الفصل الخامس

فى ذكرى المفكر القومى عصمت سيف الدولة

الأمة والقومية والدولة الإقليمية عند عصمت سيف الدولة*

ثلاث قضايا رئيسية تبرز فى الكتابات (القومية) لعصمت سيف الدولة، مما يستوجب الاهتمام:

- مفهوم الأمة.
- الموقف من التجزئة.
- الموقف من الدولة الإقليمية.

مفهوم الأمة

فأما مفهوم الأمة فإن أهم ما يميزه بالمقارنة مع ما سبقه من الفكر القومى هو الدور المركزى للاستقرار البشرى على الأرض. أو قل: إن الأرض هى العامل الحاسم الذى ميز التكوين القومى عن التكوينات القبلية. إن للقبائل لغات وثقافات وأنظمة قبلية وعادات.. إلخ، ولكنها لا تشكل أممًا، وإنما حين تستقر على رقعة من الأرض، وتمارس عليها حياتها المادية والفكرية، تبدأ مسيرة التكوين التاريخى المجتمعى كأمم.

ويتميز تفكير عصمت سيف الدولة عمومًا بالتطور التدريجى عبر المراحل الثلاث لحياته الفكرية التى تلخصها - رمزيًا - ثلاثة كتب: أسس الاشتراكية العربية (١٩٦٥) - نظرية الثورة العربية (١٩٧٢) - عن العروبة والإسلام (١٩٨٦).

فى (الأسس) ذكر ما يلى:

[الأمة - طبقًا لجدل الإنسان - مجموعة من الناس تجمعهم وحدة اللغة، ووحدة الأرض، ووحدة التاريخ، ووحدة المصير].

إن هذا المفهوم جرى على سنة ما سبقه من كتابات عربية قومية، وكتابات غير عربية وغير قومية، من تعداد لعوامل تكوين الأمم (القوميات) وبيان أيّها الأساس.. (ساطع الحصرى - ستالين.. إلخ). والعوامل المعنية عند عصمت سيف الدولة - فى النص السابق - أربعة: اللغة والأرض والتاريخ والمصير، وليست اللغة هى التى تميز الأمة عن غيرها، وإنما تتميز الأمم -

---

(*) من أعمال الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل، بمدينة القاهرة فى فترة ٢٨-٣٠ مارس عام ٢٠٠٠، وقام محمد عبدالشفيع عيسى بمهمة المنسق للندوة ومحرر أعمالها، ونشرت هذه الورقة التعقيبية فى كتاب الندوة: من حَمَلَة مشاعل التقدم العربى: عصمت سيف الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ١٢٢ - ١٣٣.

ابتداء من الاستقرار على أرض - بوحدة التاريخ ووحدة المصير[1].

ولكن فى عام ١٩٧٢ اهتدى عصمت سيف الدولة إلى «السياق الحضارى» لتكوين الأمم وخاصة الأمة العربية، فى كتابه (نظرية الثورة العربية)، فذكر ما يلى: (الأمة مجتمع ذو حضارة متميزة، من شعب معين مستقر على أرض خاصة ومشتركة، تكون نتيجة تطور تاريخى مشترك).[2] ومن هذا التعريف يتبين ما يلى:

- إن الأمة (مجتمع) وليست مجرد (مجموعة من الناس).

- إنه مجتمع ذو حضارة متميزة. ويعتبر المفهوم الحضارى هنا بديلاً لما ورد فى الأسس عن (اللغة والتاريخ). فالحضارة هى كمال الحصيلة «للتطور» - التاريخى - المشترك، بدءًا من واقعة الاستقرار و التى مكنت (المجتمع) من الإدارة المشتركة للجدل الاجتماعى: انطلاقًا من الظروف (الماضى - التاريخ واللغة) إلى المستقبل (المصير).

- إن مزدوجة (الشعب - الأرض) تندمجان ضمن مقولة الأمة، حيث يذكر نصًا ما يلى: [(ومن هنا) تكون الأمة تكوينًا واحدًا من الناس (الشعب) والأرض (الوطن) معًا. فنحن عندما نقول مثلاً إننا أمة عربية ثم نتحدث عن الوطن العربى لا يكون حديثنا عن شيئين منفصلين بل عن الكل (الأمة) الذى يتضمن الجزء (الوطن). فالشعب العربى (الناس) والوطن العربى (الأرض) يكونان معًا الأمة العربية..]

- إن عوامل القومية المتداولة فى الفكر السائد ليست هى التى تميز الأمم فى حد ذاتها.

[.. كل ما تعلمناه من مميزات الأمة كاللغة أو الثقافة أو الدين، هى عناصر التكوين الحضارى، وهى تختلف من أمة إلى أمة تبعًا لظروف التطور التاريخى الذى كونها. أما عن المصالح الاقتصادية المشتركة فهى متوافرة فى كل مجتمع حتى لو لم يكن أمة. وأما الحالة النفسية المشتركة، والولاء المشترك، فتلك معبرات فى الأفراد عن انتمائهم إلى أمة قائمة][3].

بذلك يتسع ويتعمق مفهوم الحضارة ليستغرق عوامل اللغة والثقافة والدين، فتستحيل إلى مجرد عناصر أولية يتشكل منها ناتج (تركيبى) أعلى هو التكوين الحضارى.

- ولكن المصالح الاقتصادية عند عصمت سيف الدولة ليست من العناصر المكونة للحضارة فيما يبدو، ويحار المرء فى التساؤل عن سر عدم إدراجها فى (الأسس) وعدم (إدماجها) على نحو ما تستحق فى (النظرية).

---

(١) عصمت سيف الدولة، أسس الاشتراكية العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص٣٢١.

(٢) عصمت سيف الدولة، نظرية الثورة العربية، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص١٤١.

(٣) المرجع السابق.

وأما فى المرحلة الثالثة للتطور الفكرى لسيف الدولة (عن العروبة والإسلام) فقد استبقى التعريف القومى للأمة كما صاغه فى كتابه السابق (نظرية الثورة العربية) بل وأثبته نصًا، بيد انه أضاف تعريفًا آخر موازيًا للأمة - إذا صح هذا التعبير - مستمدًا من القرآن الكريم، إنه المفهوم الدينى للأمة (الأمة الإسلامية)، ورأى ألا تشابه أو تعارض أو تناقض بين المفهومين القومى والدينى للأمة[1].

وقد حاولنا نحن أن نقدم مفهومًا للأمة والقومية يحدد مضمونًا متكاملاً للحضارة كمميز للأمم والقوميات، فذكرنا ما يلى:

[إن النمط الحضارى يشمل مجالين:

أ - المجال المادى، أى الحياة الاقتصادية عمومًا من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك، فينبغى أن يكون هناك حد أدنى من التكامل أو (الاعتماد المتبادل) الاقتصادى كشرط لتكون الأمم..

إن تفكك الحياة المادية - دون الحد الأدنى المناسب والمتعين وفق الظروف التاريخية السائدة أى المطبوع بالطابع النسبى، لا يسمح بالتشكيل المشترك للأمة.

ب- المجال غير المادى (المعنوى).

إن مجرد لغة مشتركة لا يكون أمة، إن اللغة لا تعمل وحدها ولكن تعمل فى الإطار الاجتماعى (الحضارى) المركب.

وما يقال عن اللغة يقال عن التاريخ، [إذ لا معنى للتاريخ إذا قصد به مجرد التتابع الزمنى، أو إذا قصدت به سلسلة من الحوادث التاريخية المتشابهة) - إذ لا بد أن يرتبط مفهوم التاريخ بالنمط الحضارى المتميز والممتد والعميق، (ففى هذا النمط يتحول التاريخ إلى حضارة، وتتحول اللغة إلى ثقافة)][2].

وانطلاقًا من هذا الفهم الحضارى قدمنا التعريف التالى للأمة (معدلاً): (الأمة مجتمع بشرى، تكون تاريخيًا على أرض محددة، ذو نمط حضارى متميز، ممتد وعميق، فى المجالين المادى والمعنوى)[3].

---

(١) عصمت سيف الدولة، عن العروبة والإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (٢)، الطبعة الثانية، القاهرة (دار المستقبل العربى) ١٩٨٦، ص٣٥، ٣٨.

(٢) محمد عبدالشفيع عيسى، نظرية ساطع الحصرى فى القومية العربية، جدلية الإثبات والنفى، فى: ساطع الحصرى - ثلاثون عامًا على الرحيل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ص ١١٥ - ١٥٦، ص ص ١٤٦ - ١٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص١٤٤.

الموقف من التجزئة

نعلق هنا على القول بأن موقف عصمت سيف الدولة من التجزئة موقف «أحادى»،بمعنى أنه ركز على العوامل الخارجية (الاستعمار الأوربى) وأغفل العوامل الداخلية.

لا ريب أن سيف الدولة قد أكد الدور المركزى للاستعمار الأوربى فى التكوين التاريخى للتجزئة، ولم يعالج بشكل مفصل البنية الاجتماعية - التاريخية التى نشأت منها عملية التجزئة.

غير أن من الحق أن نؤكد هنا أن التركيز على الدور المركزى للاستعمار الأوربى فى (صنع) التجزئة هو تركيز صحيح، بل يمكن وصف التجزئة دون افتئات على التاريخ وحقائقه الموضوعية بأنها (تجزئة استعمارية). وإنما انبثقت التجزئة فى العهد الاستعمارى من (التجزؤ) الاجتماعى العربى السابق عليها.

وسبق لنا فى مقام آخر أن تناولنا العلاقة (العضوية) والجدلية بين التجزؤ والتجزئة، فلا بأس إن استعدنا بعض ما ذكرناه، وفيما يلى أهم فقراته[1]:

(لقد تكونت الأمة العربية - بالمعنى التاريخى النسبى - فى إطار عملية تاريخية كبرى مركبة، خلال النصف الأول من العصور الوسطى (الأوربية)، أى منذ فجر الرسالة الإسلامية المحمدية بانبعاثها الحضارى المشع وانطلاقتها المبدعة على منطقة عريضة - مركزها المنطقة العربية الآن، على محاور التجارة والجهاد والفقه والشعر، ولمدة سبعة قرون تقريبًا، أى حتى اللحظة التقريبية لسقوط عاصمة الخلافة - بغداد - على أيدى التتار بزعامة هولاكو عام ١٢٥٨. وكان المفترض - بصورة نظرية أو مجردة - أن تتوافر «إمكانية» إقامة الأمة الواحدة - المتكونة حديثًا آنئذ - بكيانها السياسى المشترك، لتمارس من خلاله تطورها الاجتماعى المستقل، وذلك اعتبارًا من اللحظة التى شهدت، تقريبًا، اكتمال تكوين الأمة بالمعنى النسبى الذى أشرنا إليه.

ولكن ذلك لم يحدث. فلم يقم كيان سياسى عربى واحد، ولم تمارس الأمة (الجديدة) تطورها الاجتماعى المستقل، وإنما بدأت عملية معاكسة، محورها الحيلولة دون الالتئام السياسى لأجزاء الأمة الوليدة، جنبًا إلى جنب مع إنشاء وتكريس أبنية اقتصادية واجتماعية (متأخرة) تشكل أساسًا للأمر الواقع الجديد.

---

(١) محمد عبدالشفيع عيسى، ملاحظات أولية حول ظاهرة التجزئة، فى: الشورى، طرابلس، مايو ١٩٧٤، ص ص٦٥-٧٥.

وهكذا بدلاً من أن يقوم كيان سياسى عربى واحد على أنقاض (الدول) والدويلات والولايات القائمة (وهى كيانات وجدت فى مرحلة الانصهار الأولى التدريجى لعناصر الأمة، بل وساعدت فى عملية الانصهار) - بدلاً من ذلك، وجدنا تلك الكيانات تتكرس فى وقت أصبح فيه من الضرورى فيه أن تزول، أى وجدنا ظاهرة (التجزؤ). ولكن هذا التجزؤ يجد أساسه فى كل من الظروف الخارجية، وفى تكون القوى الحاكمة والسائدة (المماليك.. الأتراك) والتى أخذت تتراجع بالاقتصاد العربى حثيثًا من المرحلة ذات السمات (السلعية - النقدية) إلى مرحلة مناظرة للإقطاعية الأوربية فى العصر الوسيط، بكل ما يصاحبها من انعزال وانفصال وتأخر، وأخذت تتراجع بالفكر العربى من حالة الإبداع إلى حالة (الاجترار).

وهكذا نشأت ظاهرة التجزؤ التى نعتبرها أصل التجزئة الراهنة. إن التجزؤ هو الانقسام العربى فى عصر التأخر أو (الانقطاع الحضارى) بينما التجزئة هى الانقسام فى عصر الاستعمار الأوربى وحركة التحرر الوطنى والقومى..)[1].

[.. إن التجزئة لم تكن تقسيمًا لدولة عربية واحدة قائمة - حينئذ - وإنما كانت تمثل نوعًا من «المصادرة» على عملية إقامة الكيان السياسى العربى الموحد. فالدولة العربية الموحدة للأمة العربية الواحدة - حصرًا - لم تقم قط. وإنما وجدت دولة إسلامية كبرى شملت الأجزاء العربية مع غيرها من المناطق الإسلامية، ثم انكسرت وحدة (الإمبراطورية) بظهور الدول والإمارات والممالك المستقلة وشبه المستقلة فيما بعد، والتى أدت دورًا رئيسيًا - هى نفسها - فى توفير مقومات وحدة الأمة العربية، وذلك بتسهيل الاختمار والتفاعل الاقتصادى والاجتماعى والفكرى..].

[إن التجزئة - الاستعمارية - ليست إذن وليدة المرحلة التاريخية المعاصرة فقط وإنما تجد جذورها وممهداتها فى مرحلة طويلة من التجزؤ تنتمى إلى عصر سابق هو عصر (الانقطاع الحضارى) والذى تلا الاكتمال النسبى لتكون الأمة العربية)][2].

[فى غمار التحولات الرأسمالية الأوربية ومحاولات النفاذ إلى ممتلكات الدولة العثمانية

فى المنطقة العربية وخاصة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فإن (التجزؤ) العربى «لم يعق» انتشار النفوذ الأوربى وامتيازاته التجارية، فى مرحلتى الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية المبكرة فى أوربا.

ولكن منذ أهل عصر الإمبريالية (الرأسمالية الصناعية المتقدمة والرأسمالية المالية فى أوربا اعتبارًا من الربع الأخير للقرن التاسع عشر) لم يعد «التجزؤ» يفى بالمهمة المطلوبة

---

(١) المرجع السابق، ص٦٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٦٩.

للتوسع الإمبريالى، والذى أخذ يستند إلى إعادة صياغة علاقات الإنتاج الدولية على أساس «التخصص» التقليدى: مستعمرات تنتج المواد الأولية - من زراعية ومعدنية - وتوردها إلى المركز «الإمبريالى» لتستقبل مصنوعاته واستثماراته.

لم تعد الإمبريالية تقبل بقاعدة عربية «لا تعيق» (أى قاعدة التجزؤ) وإنما سارت تتجه إلى إرساء قاعدة (تساعد إيجابيًا) فى تطوير بنيان الرأسمالية الأوربية.

لقد أخذت الإمبريالية تحول التجزؤ العارض - كما يفترض - إلى تجزئة تخطط لها كى تدوم.

وكان جوهر عملية التجزئة هو التحويل الاقتصادى الاجتماعى للأجزاء العربية بحيث تدخل فى بنية (تقسيم العمل الدولى الرأسمالى) القائم على (التخصص الإنتاجى) كما أشرنا.

.. إن التجزئة ليست محض تقسيم سياسى للوطن العربى بين الدول الأوربية، إذ فى هذا المجال يمكن القول بحق إنه ليست كل الحدود الخاصة (بالدول) العربية القائمة هى من صنع الاستعمار - أو أن التجزئة ليست مجرد فرض «للحدود» - وإنما جوهر التجزئة هو عملية تحويل كل جزء عربى إلى «ملحق للمركز الرأسمالى»[(١)].

[.. تتحصل التجزئة فى انتظام كل جزء عربى على حدة فى «ميكانيزم» الاقتصاد المسيطر - المتروبول، ميكانيزم تقسيم العمل القهرى.. وهذا الانتظام إنما يجد شرطه الأولى فى الانسلاخ عن الاقتصادات المثيلة - الاقتصادات العربية المتعددة - وعدم التوجه للاندماج معها لبناء قاعدة إنتاجية متكاملة تسلخ الأجزاء المندمجة معًا فى النهاية عن قبضة الاقتصاد الخارجى المسيطر. وهذا شرط «سلبى» أول، يهيئ لفاعلية الشرط الإيجابى التالى وهو: التكامل بين الاقتصاد المتخلف والتابع فى كل بلد عربى، والاقتصاد المقابل له، الرأسمالى المتقدم فى الدول الاستعمارية، بحيث يشكلان كلا مركبًا][(٢)].

[.. إن التجزئة بوصفها ارتباط كل جزء عربى على حدة بالاقتصاد (الاستعمارى) وانفصاله عن مثيله من سائر الأجزاء العربية أصبحت عقبة فى مجرى التطور العربى القومى، وأصبحت إزاحتها ضرورة أولية من ضرورات هذا التطور..][(٣)].

.. ولكن كيف تتجسد التجزئة؟

إنها تتجسد فى كيانات اجتماعية وسياسية (إقليمية)، أى منحصرة فى إطار كل إقليم لكل بلد عربى على حدة، بحيث باتت كل هذه الكيانات تؤدى «وظيفة» محددة هى (حراسة) التجزئة.. وهذا ينقلنا إلى المغزى الأساسى للدولة الإقليمية.

---

(١) المرجع نفسه، ص٧٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٧٣.

(٣) نفس المرجع، ص ٧٥.

الموقف من الدولة (الإقليمية)

كثر الحديث عن الدولة «الإقليمية» - حسب التعبير «الأثير» لدى الكتاب والمفكرين القوميين الرواد، أو الدولة «القطرية» - حسب التعبير المستحدث والمستخدم فى الكتابات (الأكاديمية) الراهنة.

ولقد أكد الفكر القومى على الطابع (السلبى) «للدولة» الحديثة كشكل مسيطر للكيان السياسى فى البلدان العربية عقب استقلالها السياسى، والذى تحقق فى أوقات متفاوتة خلال القرن العشرين - وتمثل ذلك الموقف القومى مبكرًا فى كتاب ساطع الحصرى عقب الانفصال (١٩٦١) والمعنون (الإقليمية.. جذورها وبذورها) - ثم فى كتاب عبدالله الريماوى (الإقليمية الجديدة). أما عصمت سيف الدولة فقد أكد الموقف المذكور بتحليل سياسى تجديدى وخاصة فى كتابه (نظرية الثورة العربية). ويلخص موقف سيف الدولة فى عبارة واحدة فى الكتاب الأخير نصها: [أما عن الدولة الإقليمية فهى التجسيد السياسى الكامل للتجزئة..][(١)].

ويسند هذا النص (المفتاحى) نصوص مساعدة تتلوه مباشرة كالقول:

[فالدولة الإقليمية تقوم فى جزء من الأمة العربية وتفصله عنها وتجسد استقلاله وتحميه، وفى ذات الوقت تعترف بالدول الإقليمية الأخرى وتقبل استقلالها وتحترمه. وتتعامل الدول الإقليمية فيما بينها تعاملاً قائمًا على أساس القبول المشترك للتجزئة][(٢)].

ويؤصل عصمت سيف الدولة الظاهرة الإقليمية التى تبدو الدولة فيها مجرد عنصر من عناصرها:

[إن الإقليمية رابطة تضم كل الإقليميين وتضعهم جميعًا فى مواجهة الشعب العربى فى موقف مضاد لوحدته القومية، ويجسد الإقليميون موقفهم هذا فى مجالات وأشكال عديدة من أول كتابة التاريخ العربى مجزأ كما لو كان كل إقليم ذا تاريخ خاص إلى آخر محاولات الصعود باللهجات المحلية إلى مستوى اللغة العربية. وفيما بين هذا وذاك يجسدون الإقليمية فكرًا وأدبًا وفنًا وسلوكًا، ثم فى نظم ومنظمات سياسية واقتصادية واجتماعية ورياضية، ونختار (للدراسة) شكلين من المؤسسات الإقليمية هما الدولة والحزب..][(٣)].

ولما كانت الإقليمية مضادة للمنطق التقدمى للتاريخ، المنطق «القومى» لتكوين وتطور الأمم جدليًا، فإن عصمت سيف الدولة يرى أن الدولة الإقليمية حين تقوم - ولو حكمها القوميون - سوف تقع فى مأزق لا فكاك منه - ويقول فى هذا الصدد:

---

(١) عصمت سيف الدولة، نظرية الثورة العربية، مرجع سابق، ص١٩٥.

(٢) المرجع السابق. (٣) المرجع نفسه، ص ١٩٤ - ١٩٥.

[.. من هنا يتحدد المخرج الوحيد من المأزق: تحطيم الدولة الإقليمية وإقامة الدولة القومية.. دولة الوحدة النواة][1].

هذا هو الموقف القومى من الدولة الإقليمية كما عبر عنه عصمت سيف الدولة فى أكثر صوره تكاملاً من الناحية النظرية.

فهل يمكن وصف هذا الموقف بأنه (رغبوى) أى يعبر عن مجرد أمنيات ذاتية مفصولة الصلة بالواقع الاجتماعى الحقيقى؟

وهل أصبح ما يسمى (الدولة القطرية) كأمر وقع، أمرًا (ضروريًا) بالمعنى الفلسفى، ومن ثم (مرغوبًا فيه).. أيضًا؟

إن هذا بالفعل ما يدعو إليه كثير من الكتّاب و(المفكرين) العرب وقد صدر العديد من الأعمال فى هذا السبيل، ولقى رواجًا واضحًا.

ولكن ما الموقف (القومى) كما ينبغى له أن يكون فى الظروف الراهنة؟

الحق أنه بقدر ما أثبتت الدول (الإقليمية) أو (القطرية) العربية قوتها المجسدة، عن طريق بناء وتجريب قدراتها وخاصة فى الميدان العسكرى - السياسى الأمنى، وبصفة أخص فى العلاقات المتبادلة بين بعضها البعض، وفى العلاقات بين كل منها وبين مواطنيها وفق ما يمكن أن نطلق عليه (استئساد الدولة) - بقدر ما أثبتت فيه الدولة المذكورة عجزها عن تحقيق الأهداف الرئيسية التى حاولت فى ضوئها أن تبنى قاعدة شرعيتها، تلك الأهداف التى تتركز فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أولى، وبناء المكانة الدولية من جهة ثانية.

فمن الناحية الفعلية أصبح المحدد الأمنى (أمن الدولة) هو الاعتبار الحاكم لمجمل أداء تلك الدولة، وهو ما قلص بصورة خطيرة من الإنجاز التنموى ومن المكانة الدولية المستقلة نسبيًا على الصعيد الدولى.

والحال أن الدولة الإقليمية - أو القطرية - تواجه مأزقًا بالغ الحرج فى مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج الثانية و(الثالثة)، أى مرحلة صعود «القوة العظمى الوحيدة» - على المسرح الدولى - الولايات المتحدة الأمريكية، وممارسة دورها المسيطر فى مناطق العالم المختلفة عبر هياكل وآليات متنوعة. وأخطر ما يواجه التطور العربى فى المستقبل، هو الضغط المشدد الذى يتعرض له وجود الدولة (القطرية) من وراء الظروف الجديدة، بحيث يمكن أن تتحول إلى قوة معطلة بصورة خطيرة، إن لم تكن مهددة أو مبددة، لفرص التطور العربى المستقبلية.

---

(١) نفس المرجع، ص ٢٠٢.

وسبق أن تناولنا المحددات العامة للدور المنوط بالدول (القطرية) فى السياق الدولى (الجديد) ولخصناها فى ثلاثة:[1].

(١) تدمير الطابع الجوهرى للدولة الإقليمية و(نظامها) العربى.

(٢) تفكيك البنى الاجتماعية والسياسية القائمة تمهيدًا لإعادة تركيبها وفق مخطط الهيمنة.

(٣) إهدار وطمس هوية المجتمع.

وفيما يلى نبدأ بالمحدد الأول:

تدمير الطابع الجوهرى للدولة (الإقليمية) والنظام (الإقليمى) العربى

يتمثل هذا التدمير بصفة أساسية، فى تجاوز علاقة التضامن الجماعى وفق قاعدة الحد الأدنى من التوافق بين (الدول) فى إطار جامعة الدول العربية.

وتفسيرًا لذلك فإن التضامن العربى طوال المرحلة من ١٩٤٥ حتى ١٩٩٠ كان يقوم على حد أدنى لا يقصر عنه وحد أعلى لا يتجاوزه. ويعبر الحد الأدنى عن مجموعة من الضوابط والكوابح على سلوك أية دولة فى علاقاتها بالدول العربية الأخرى وبالدول الأجنبية.

وفى معظم فترات حياة جامعة الدول العربية كان الموقف التضامنى الجماعى يعبر عن أضعف المواقف بين الدول العربية، وذلك بحكم اشتراط قاعدة الإجماع لصدور القرارات الملزمة للكل، علمًا بأن هناك دولاً إقليمية تجاوزت قيود الإقليمية التقليدية وحدودها التضامنية الدنيا وصاغت (سياسة عربية) إيجابية بدرجات متفاوتة.

ولكن فى الظروف الدولية والعربية الجديدة - بعد ١٩٩٠ - أخذ هامش الحركة التضامنية فى التضاؤل سريعًا، بما يهدد بتدمير علاقة التضامن الأدنى ذاتها بحيث يمكن أن تكفّ الدول الإقليمية عن إقليميتها نفسها، فتصير فى عرف الدول العربية الأخرى (دولاً أجنبية) تحكم العلاقة معها القواعد التى تحكم العلاقات بين الدول بصفة عامة، ابتداء من حسن الجوار والتعايش السلمى وانتهاء بحالة الحرب ولو غير المعلنة.

وهكذا تؤدى سياسات الهيمنة على الصعيد العالمى، إلى إمكان تدمير الدولة الإقليمية بما هى كذلك، وتدمير النظام الإقليمى العربى بما هو كذلك أيضًا، وإلى أن تقيم مكان الدولة الإقليمية دولة من طراز آخر، دولة لا يربطها بالعروبة رابط وإن ظلت (عربية)، ويمكن أن تقيم مكان النظام الإقليمى العربى ومنظمته الجامعة نظامًا آخر ربما يكون (شرق - أوسطيًا) أو غير ذلك.

---

(١) محمد عبدالشفيع عيسى، الدور العربى لمصر، مجموعة مقالات فى جريدة (صوت العرب)، القاهرة، أغسطس ١٩٩٢.

ولكن التدمير لن يحدث فجائيًا كطفرة، وإنما هو تعبير عن (عملية) معقدة، تتراكم متغيراتها الكمية لتصنع تغيرًا كيفيًا فى الختام. فالأوفق إذن أن نتحدث عن (اضمحلال الدولة الإقليمية).

بهذا تناولنا تفصيلاً المحدد الأول لدور الدول (الإقليمية) أو (القطرية) فى السياق الدولى الجديد.

أما المحدد الثانى - وكما سبقت الإشارة - فهو محاولة تفكيك الأبنية الاجتماعية والسياسية بالتلاعب فى مكوناتها الطبقية واللغوية (والعرقية) والدينية والقبلية «والجهوية».. إلخ، تمهيدًا لإعادة تركيبها وفق إرادة الهيمنة، وهذا ما تتعرض له بالفعل مختلف الدول العربية حاليًا وبما يهدد بمحاولة كسر عرى الترابط القومى التاريخية للأمة.

ويتبقى المحدد الثالث: إهدار وطمس هوية المجتمع، الهوية القومية - الدينية، الهوية العربية الإسلامية المتصالحة مع المسيحية الشرقية.

وأمامنا هنا علامات تترى على صعيد الحياة اليومية للدول العربية، من أجل بعث جميع أشكال الهوية غير العربية، سواء على أسس (قومية) مصطنعة أو على أسس سياسة غير ذات جذور تاريخية، أو على أسس عرقية قديمة أو حديثة أو طائفية، بما يهدد بتحويل المجتمع العربى إلى (فسيفساء) غير متجانسة، كتربة خصبة لممارسة الهيمنة الإمبريالية - الصهيونية.. لا قدر الله.

فهل بعد هذا كله يستقيم الحديث عن (الوظيفة التاريخية) للدولة القطرية فى ميزان المستقبل العربى المرتجى؟

وألا يجدر بالقوميين وغيرهم من الفصائل العربية الباحثة عن صورة المستقبل المنشود أن يفكروا ويعملوا من أجل تقريب يوم الأمل الوحدوى العتيد؟